نظرة الاقتصاد الإسلامي
إلى السوق الإسلامية المشتركة

إعــداد

دكتــور/ حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر
خبير استشاري فى المعاملات المالية الشرعية
والمشرف على موقع دار المشورة للإقتصاد الإسلامى

المنارة للاستشارات

نظرة الاقتصاد الإسلامي إلى السوق الإسلامية المشتركة

◆- مفهوم وأهداف السوق الإسلامية المشتركة :

يدور مفهوم السوق الإسلامية المشتركة بأنه مكان تتم فيه المعاملات بين المسلمين بدون عوائق أو قيود أو حواجز وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، بهدف تحقيق التنمية الشاملة والعزة للأمة الإسلامية .

إن من أهم أهداف إنشاء السوق الإسلامية المشتركة هو تحقيق التكامل والتنسيق الإقتصادى بين الدول العربية والإسلامية، بما يحقق التنمية الشاملة فى كافة نواحى الحياة فى إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

فالأمة الإسلامية تشترك فى وحدة العقيدة ووحدة العبادة ووحدة القبلة ووحدة الدستور ووحدة المنهج ووحدة التاريخ ووحدة المصالح ووحدة المصير، لذلك يجب أن تتحد وتتضامن إقتصادياً.

المنارة للاستشارات

كما أن هذه الأمة تمتلك كل مقومات الوحدة الإقتصادية، ومنها عوامل الإنتاج الاقتصادية والبشرية التى لو استغلت إستغلالاً رشيداً فى ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لحققت للمسلمين الحياة الطيبة الرغدة فى الدنيا، ولأصبحت القوة الإقتصادية درعاً منيعاً للمحافظة على المسلمين وعلى وأموالهم وسيادتهم وعزتهم.

إن المصالح المشتركة بين الأمم قاطبة فى الفكر الاقتصادى الوضعى تدور فى تلك المصالح المادية البحته، أما المصالح المشتركة بين الدول العربية والإسلامية المسلمين فإنها مصالح عقدية أخلاقية سلوكية بالدرجة الأولى، فغيرتنا على ديننا تدفعنا لأن نكون خير أمة أخرجت للناس.

إن عقيدتنا وأخلاقيا هى المصلحة العليا، والدفاع عن ديننا هو سبيلنا للبقاء مرفوعى الهامات، وتمسكنا بوحدتنا هو الذى يجبر العدو والصديق على إحترامنا، فنحن أمة قوية بعقيدتها، وشامخة برسالتها، ويجب أن نستغل كل عوامل القوة التى منحها الله لنا ومنها القوة الإقتصادية حتى

المنارة للاستشارات

نحافظ على هويتنا وحضارتنا، وهذا لن يتم إلا من خلال السوق الإسلامية المشتركة.

◆ . مجالات السوق الإسلامية المشتركة :

سوف تحقق السوق الإسلامية المشتركة التكامل والتنسيق فى المجالات الآتية:

١- حرية انتقال العمالة بين الدول العربية والإسلامية وتهيأة أسباب وظروف العمل الحر، ولا يجوز تفضيل وتشغيل غير المسلم على المسلم ما لم توجد أسباب يجيزها الشرع فى هذا الأمر.

٢- حرية انتقال رؤوس الأموال واستثمارها فى الدول العربية والإسلامية فى ضوء صيغ الإستثمار الإسلامى وفيما يحقق الخير للمسلمين.

٣- حرية إنتقال البضائع والمنتجات والخدمات بين الدول العربية والإسلامية، وأن يعاد النظر فى الحواجز المصطنعة بينها.

المنارة للاستشارات

◆ . موجبات إنشاء السوق الإسلامية المشتركة:

لقد أهتم الإسلام بسوق المسلمين ووضع الضوابط اللازمة لها، لأنها أساس الاقتصاد والاعمار الذى تقوم عليه المعاملات الصحيحة وعصب الحياة وشريانها النابض.. إن قيام السوق الإسلامية المشتركة عاملاً رئيسياً فى تحقيق الوحدة الإسلامية المنشودة، وهذا ما قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما هاجر من مكة إلى المدينة حيث بنى للمسلمين سوقاً.

إن هذا المطلب ليس عزيزاً على أولياء الأمور المخلصين لدينهم والصادقين فى تحمل مسؤولياتهم تجاه بارئهم وأمتهم وتاريخيهم، واقتداء برسولهم .

إن السوق الإسلامية المشتركة هى الجسر الذى نعبر عليه لتفادى الخسائر الفادحة التى ستصيبنا بعد أن وقعت البلاد الإسلامية النامية على اتفاقية الجات الدولية، إذ يجب أن تتفق على حد أدنى من حرية التجارة فيما بينها.

المنارة للاستشارات

وتأتى حتمية إنشاء السوق الإسلامية المشتركة من الموجبات الآتية:

١- إن هذا العصر هو عصر التكتلات، والدول العربية والإسلامية أحرى ما تكون إلى التكتل والوحدة خاصة فى مجال الإقتصاد، لتقف أمام الدول والأحلاف الأخرى موقف الند للند للدفاع عن مصالحها وتحقيق الرفاهية والرخاء والكرامة لشعوبها.. إن الوضع الدولى المعاصر يفرض على الدول العربية والإسلامية أن تتعاون فيما بينها لتحافظ على مصالحها لأن الانعزالية أصبحت خطراً محققاً على أى دولة من الدول مهما أوتيت من القوة ومن الامكانات الطبيعية والبشرية.

ومن هنا نشأت التكتلات والتجمعات على صعيد الاتحاد فى دولة واحدة، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أو التعاون بين دول أوربا الغربية لتشكيل وحدة شاملة، أو بين دول تجمعها رابطة اللغة مثل دول الكومنولث أو الفرنكوفون، وهذا

المنارة للاستشارات

التكتل فى الميدان العالمى هو من سنن الحياة، لأن الضعف يكون عندما لا يتعاون الإنسان مع غيره عندئذ يكون فريسة سهلة للقوى.

٢- حتمية التضامن الإسلامى بين الدول العربية والإسلامية، وقد تم عقد أول مؤتمر قمة إسلامى فى التاريخ الحديث فى أيلول ١٩٦٩ م وتم الاتفاق على إنشاء أمانة عامة للمؤتمر الإسلامى، لمتابعة مقررات المؤتمر فى دورات انعقاده المتتابعة، وأكد المؤتمر مجدداً على قيام الحكومات المشتركة بالتشاور سوية بغرض تعزيز تعاون وثيق ومساعدة مشتركة فى المجالات الإقتصادية والتقنية العلمية والثقافية والروحية المنبثقة من تعاليم الإسلام الخالد لمصلحة المسلمين والبشرية جمعاء. وتعتبر السوق الإسلامية المشتركة رمزاً لتطبيق قرارات هذا المؤتمر.

المنارة للاستشارات

◆ . مقومات السوق الإسلامية المشتركة:

يضم العالم الإسلامى أكثر من ٥٠ دولة منها: دولاً ذات دخل منخفض، ودولاً ذات دخل متوسط، ودولاً مرتفعة الدخل تتمثل فى مجموعة الدول العربية البترولية الواقعة فى الخليج والجزيرة العربية وليبيا، ويبلغ عدد سكان العالم الإسلامى أكثر من مليار نسمة وثلث وفقاً للتقديرات الاحصائية الدولية عام ١٩٩٠ ويوجد بين هذه الدول كل مقومات التكامل الإقتصادى من أهمها ما يلى:

١- توزيع الموارد الطبيعية فى الدول العربية والإسلامية: يتسم العالم الإسلامى بترامى أرجائه المختلفة شرقاً وغرباً، ومن ثم تنوع المناخ والتربة والتضاريس وما يرتبط بذلك من ثروات طبيعية أو موارد أولية فهناك الدول العربية والإسلامية البترولية والتى يرتفع فيها متوسط الدخل إلى المستويات العالمية مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والبحرين،

المنارة للاستشارات

كما يوجد تفاوت واضح فى توزيع السكان على مستوى الدول العربية والإسلامية حيث نجد بعض الدول مثل اندونيسيا وباكستان وماليزيا ومصر وبنجلاديش وغيرها تعتبر من الدول مزدحمة السكان، بينما توجد دول أخرى مثل دول الخليج والصومال وموريتانيا قليلة السكان، وهذا التنوع فى الموارد الطبيعية يساعد فى تحقيق التكامل بين الدول العربية والإسلامية.

كما يوجد داخل الدول العربية والإسلامية الفحم والغاز الطبيعى مثل أفغانستان وباكستان، ودول أخرى لديها الفوسفات والبن والكاكاو والألومنيوم والنحاس، وبينما يوجد لدى بعض الدول الموارد الزراعية والثروة الحيوانية مثل الصومال والسودان وموريتانيا ويوجد الجوت لدى بنجلاديش وباكستان، ويمتلك العالم الإسلامى أكبر رقم من إنتاج البترول العالمى ومعظم مصادر الطاقة ويمتلك أيضاً أكبر احتياطى عالمى منها، ويوجد لديه العديد من الموارد الأولية والخام مثل البن والشاى والكاكاو والمطاط والفوسفات والجوت

المنارة للاستشارات

والقطن والحديد والنحاس والذهب والماس واليورانيوم، وينتج ٩ ٪ من إنتاج العالم من الغاز الطبيعى ، و٣١٪ من البترول واحتياطى و٤٢٪ ، و٧٠٪ على التوالى من الاحتياطى العالمى عام ١٩٨٥، وهذا التنوع فى الثروات الطبيعية يساعد فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية والإسلامية.

٢- تنوع المناخ والنشاط الإقتصادى: يؤدى تنوع الموارد الطبيعية وتنوع المناخ إلى تنوع مماثل فى النشاط الإقتصادى داخل الأمة الإسلامية، وهذا يمكنها من تحقيق التكامل والتنسيق بينها فتوجد بعض الدول تعتمد على النشاط الزراعى مثل السودان والعراق وسوريا ومصر ولبنان وفلسطين والصومال نتيجة وجود الأنهار والعيون واعتدال المناخ، ودول يعتمد اقتصادها على البترول والصيد مثل دول الخليج وتستورد هذه الدول ٨٠٪ من إجمالى الاستهلاك من السلع الغذائية والزراعية وغير الزراعية وتمتلك دولة واحدة وهى السعودية حوالى ٣/١ المراعى فى الوطن الإسلامى (٨٥

المنارة للاستشارات

مليون هتكاراً)، وكذلك توجد المراعى فى موريتانيا والجزائر والصومال والسودان والمغرب، وبالنسبة للدول الإسلامية التى ترتفع فيها نسبة مساهمة الصناعة فى تحقيق الدخل المحلى تهتم أساساً بالصناعات الاستخراجية المتصلة بالنفط والتكرير مثل الامارات العربية المتحدة وليبيا والسعودية والكويت والجزائر، فهذا التنوع يعطى قوة إقتصادية ويوجد مناخاً للتكامل والتنسيق بينها.

٣- توافر عوامل الإنتاج فى الدول العربية والإسلامية: يتوافر لدى الدول العربية والإسلامية كل عوامل (عناصر) الإنتاج وتحليل ذلك على النحو التالى:

أ) عنصر العمل : يبلغ عدد سكان العالم الإسلامى أكثر من مليار وثلث نسمة، ويبلغ معدل نمو السكان بها ٢.٥ ٪ سنوياً ، وتوجد قوة عاملة كبيرة فى مختلف المجالات والأنشطة الإقتصادية الحرفية فى بعض الدول، وتعانى دول أخرى من نقص السكان وبالتالى نقص القوة العاملة فى كل التخصصات، ويعمل نسبة كبيرة من

المنارة للاستشارات

القوة العاملة فى القطاع الزراعى وتبلغ النسبة ٧٠٪ من إجمالى العاملين، وتوضح الإحصاءات الدولية أن ٥٠٪ من سكان الدول العربية والإسلامية فى سن العمل والإنتاج أى ترتفع نسبة العمالة فى العالم الإسلامى خاصة فى الدول المزدحمة بالسكان، وهذا يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية فى الدول العربية والإسلامية.

ب) عنصر رأس المال : تعتبر الدول العربية والإسلامية من أغنى دول العالم فى ما لديها من رؤوس أموال ناتجة عن الثروات النفطية مثل دول (الأوبك)، وتقدر استثمارات دول الخليج العربى خارج الدول العربية والإسلامية عام ٢٠٠٠م نحو ٥٠٠ مليار دولاراً أما حجم رؤوس الأموال العربية فى الخارج فيقدر بما يتراوح بين ٧٥٠ – ١٠٠٠ مليار دولار، وحجم الودائع العربية فى البنوك الدولية الغربية أكثر من ٢٨٠ مليار دولار يستثمر ٢٥٪ منها فى صورة مشروعات قصيرة الأجل.. وبالنسبة للقروض من البنوك العربية الدولية تشير الإحصاءات التى تنازل

المنارة للاستشارات

هذه القروض المقدمة إلى الدول العربية والإسلامية، ولو استثمرت هذه الأموال فى البلاد الإسلامية لحققت ظفرة اقتصادية عالية.

ج) عنصر الأرض : تبلغ حجم الأراضى الزراعية القابلة للزراعة نحو ١٥٠٠ مليون هتكار بالإضافة إلى الثروات النفطبية والمعدنية المتعددة والمتنوعة .. وتوجد أراضى إسلامية صحراوية وأخرى جبلية يمكن الاستفادة منها فى أنشطة غير زراعية لتخدم عملية التكامل الإقتصادى بين الدول العربية والإسلامية.

د) عنصر التنظيم: يوجد فى العالم الإسلامى العديد من بيوت الخبرة والمعاهد والأكاديميات العلمية المتخصصة، ورجال الأعمال الذين لديهم الخبرات العملية أى أن عنصر الإدارة والتنظيم متوفر ولكن للأسف يستعان بغيره من الخبرات الأجنبية.

المنارة للاستشارات

يتضح من التحليل السابق أن مقومات السوق الإسلامية المشتركة موجودة وخصوصاً إذا أضفنا إليها بل يقع مقدمتها مقوم القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية والعادات الإسلامية التى تمثل القاعدة الأساسية للوحدة بين الدول العربية والإسلامية.

المنارة للاستشارات

◆ . معوقات إنشاء السوق الإسلامية المشتركة :

لقد وضح أمامنا من الصفحات السابقة أن مقومات إنشاء سوق إسلامية موجودة ولكن حتى الآن لم تنشأ وهذا يرجع إلى مجموعة من المعوقات من بينها ما يلى:

١- التخلف التقنى لمعظم الدول العربية والإسلامية: من أهم سمات عالم اليوم هو التقنية الحديثة الذى وصل إليه العديد من دول العالم، ونصيب الدول العربية والإسلامية من هذا التفوق ضئيل جداً إذا ما قيس بما عليه من سبقنا فى هذا المضمار ، وأصبح المسلمون مستهلكون لإنتاج هذا العالم، وليس لهم فيه سوى كونهم سوقاً مفتوحة للعالم يستغل خيراتهم ويستنزف ثرواتهم.

إن الإفتتان من الشعوب المستضعفة بالشعوب القوية يجعل هذه الأخيرة تتطبع بعادات أولئك ما دامت بعيدة عمن يأخذ بيدها ويجنبها أخطار الغير ويهديها سواء السبيل، ولو أن الشعوب المستضعفة أخذت بأسباب التقدم وفى أولها التفوق فى ميدان التقنية، وتتعاون مع

المنارة للاستشارات

بعضها مع بعض، وشكلت فيما بينها كتلة ثالثة لوقت نفسها ووقت الإنسان شراً كبيراً وليس من مخرج من هذا الواقع المؤلم إلا بالعودة إلى تعاليم الإسلام بصدق التعاون المخلص والعمل على التقريب فيما بين هذه الدول الخلاف المصطنع الذى يوقف حركة التقدم واكتساب الخبرات التى تتوافر عند بعضها دون بعضها الآخر.

إن البعد الإقتصادى، وبخاصة السعى إلى إيجاد تعاون فى هذا المجال هو من العناصر الهامة التى يجب أن تكون فى مقدمة اهتمامات رؤساء الدول العربية والإسلامية، وسرعة وضعها موضع التنفيذ لرفع مستوى هذه الأمة فى جميع المجالات، ولحفظ ثرواتها من الضياع، والحيلولة دون وقوعها فى أيد أجنبية تزيد من قوتهم وتزيد من ضعفها وتخاذلنا.

٢- إختلاف النظم السياسية المطبقة فى الدول العربية والإسلامية: إن تعدد الدول العربية والإسلامية وإختلاف الأنظمة السياسية السائدة فى معظمها

المنارة للاستشارات

والتبعية للدول الأجنبية، وحالات التردى التى وصلت إليها بعض العلاقات الثنائية، وعدم الرضوخ لصوت الحق للفصل فيما بينهما عند الأزمات، والإنفاق الكبير على التسليح، وإستعمال السلاح أحياناً فيما بينها وعدم إحترام المعاهدات الجماعية والثنائية يعتبر هذا من أبرز العقبات السياسية أمام تحقيق التكامل والتنسيق الإقتصادى فيما بينها.. إن الأمة الإسلامية فى حاجة ملحة إلى التضامن والتشاور السياسى الذى يسمو على هذه الخلافات.. وزيادة التعاون المخلص وتحقيق مبدأ التكامل والتنسيق الاقتصادى فيما بين هذه الدول لاستغلال امكاناتها فى مختلف مجالات الاستثمار، وبامتصاص اليد العاملة المدربة، والأموال الفائضة المجمدة والثروات المعطلة.

٣- إختلاف المذاهب الإقتصادية المطبقة فى الدول العربية والإسلامية: تتخبط الدول العربية والإسلامية بين الإشتراكية وبين الرأسمالية وبين خليط منهما، ولا تطبق المنهج الإقتصادى الإسلامى، كما تقع تلك

المنارة للاستشارات

الدول ضمن مجموعة الدول المتخلفة إقتصادياً، ومن الدول المنتجة للمواد الأولية ولا تستفيد من إنتاجها مباشرة وتحتاج لأسواق خارجية، فتعمد إلى بيعه للدول الصناعية وهذا يجعل الدول العربية والإسلامية مغلوبة على أمرها وتابعة للدول المتقدمة التى تستغل خيراتها .. ومثل ذلك دول منظمة أوبك.

٣- وجود الأنانية وتفضيل التعامل مع غير المسلمين أحياناً: هناك بعض الدول العربية والإسلامية تعيش فى ظلال الأنانية والاعتماد على نفسها، كما أن البعض يفضل التعامل مع الدول غير الإسلامية بدعوى الجودة والتقدم... وغير ذلك وهذا يقف حجر عثرة فى سبيل إنشاء السوق الإسلامية، ولا يعنى ذلك أن الدول العربية والإسلامية تستطيع الاستغناء تماماً عن غيرها .. ولكن لا يجوز أن تكون دائماً دولاً استهلاكية لإنتاج غيرها وتقتصر هى على ما يدخل عليها من ثمن الموارد التى تستخرجهما من أرضيها بمجهود غيرها.

المنارة للاستشارات

◆ . خلاصة القول :

تعتبر السوق الإسلامية المشتركة من الموجبات الشرعية وفقاً للقاعدة : " **ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب** " ومن غاياتها السامية هي دعم اقتصاد الأمة الإسلامية ، وتحقيق عزتها والمحافظة على كرامتها ، وتمتلك الدول الإسلامية كل مقومات السوق الإسلامية المشتركة ، ولكن هناك بعض المعوقات والمشكلات التي يمكن التغلب عليها إذا خلصت النوايا لتطبيق قول الله تبارك وتعالى :﴿ **إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ** ﴾ (الأنبياء :٩٢) ، وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا "

المنارة للاستشارات